

## حسابات انتخابية تدفع العدالة والتنمية المغربي لرفض قانون «القنب الهندي»

نبذة القنب الهندي من الثروات الطبيعية التي ينبغي استغلالها وتثمينها، وتسائل الخياري ما الجدوى من المطالبة براهي جديد في ذلك، الأمر الذي يمثل انتقادا لموقف حزب رئيس الحكومة من المشروع.

وقال رئيس مجموعة حزب الاستقلال بالبرلمان نور الدين مضيان، إن "هذا الملف استغل سياسيا في فترات معينة"، مشددا على أنه "يجب أن يزرع المزارعون الكيف وهم مرفوعو الراس شأنهم شأن باقي الزراعات الأخرى"، موضحا أنه "أكثر من 30 سنة وحزب الاستقلال يتراجع من أجل هذه اللحظة التاريخية، كما تقدمت في 2013 بمقترح قانون لا يختلف في الشكل ولا المضمون عن مشروع القانون الحالي".



عبدوافي لفيت

ليس من المعقول رفض مشروع القانون جملة وتفصيلا

وفي مداخلة قال شقران إمام رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الاتحاد الاشتراكي، موجهها حديثه لحزب العدالة والتنمية، إن العقليّة "المحافظة والمترددة ما يقع عبر العالم، واستغلال كافة الإمكانيات الموجودة ببلادنا وتوظيفها، بما يغني ويساعد الجانب الاقتصادي والاجتماعي".

وأكد شقران أن النص يطرح نقاشا في المجتمع، وهناك من يناقشه من جانب "أخلاقي وحتى ديني، رغم أنه على مستوى الواقع يهيمنا بالأساس في علاقته مع سكان المناطق المعنية بزراعة الكيف وبالواقع الذي يعيشونه".

وأجمع عدد من المتدخلين في الندوة التي نظّمها حزب التقدم والاشتراكية، حول مشروع قانون تقنين زراعة القنب الهندي، على أهمية المشروع، ودعوا إلى ضرورة العمل على توفير الضمانات اللازمة لتحقيق استفادة الفلاحين والمزارعين من القيمة المضافة التي سيخلقها القانون.

وقررت الحكومة المغربية وضع عدد من الشروط للحصول على رخصة لزراعة القنب الهندي أو ما يعرف بالكيف في المغرب، من بينها الانخراط في التعاونيات الزراعية، وأن يكون المرء في الحصول على الترخيص مالكا للقطعة الأرضية أو حصلا على الإذن من مالكيها، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على شهادة من السلطة الإدارية المحلية، تثبت استغلاله لهذه القطعة الأرضية التي يود زراعة الكيف فيها.

محمد ماموني العلوي

الرباط - انتقدت وزارة الداخلية وعدد من الأحزاب المغربية، موقف حزب العدالة والتنمية من تقنين زراعة القنب الهندي واعتبروه غير مبرر، كما رفض هؤلاء ربط تقديم مشروع قانون تقنين الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي بأهداف انتخابية.

وردا على أعضاء العدالة والتنمية قال وزير الداخلية عبدوافي لفيت أثناء أشغال لجنة الداخلية الأربعة، إنه "لا علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين الانتخابات وهذا القانون"، مقترحا تغيير أي جزء منه يرى فيه النواب خدمة لأجندة انتخابية.

وأضاف في تحد واضح "أين هي هذه الأهداف الانتخابية ونقوم بتغييرها، لكن ليس من المعقول رفضه جملة وتفصيلا"، واعتبر مصطفى الإبراهيمي رئيس مجموعة حزب العدالة والتنمية بالبرلمان، أن الزج بمشروع قانون الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، في إطار "التجاذبات الانتخابية، لا يساعد على نقاش هادئ وموضوعي لإشكالية هيكلية بأقاليم الشمال المرتبطة بزراعة الكيف".

وشدّد الإبراهيمي على أن فريق حزبه طالب بتشكيل مهمة استطلاعية للبرلمان بمشاركة كل فرقته، لـ"زيارة المنظمة والمزارعين على عين المكان"، مبرزا أن "هذا الأمر فيه درة للاستقطاب والتجاذب السياسي والانتخابي في هذا الملف الحساس والظرفية الانتخابية الخاصة".

ودافع لفيت عن مشروع قانون تقنين الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، وقال إنه كان نتيجة عمل عدد من الأطر لسنوات طويلة، وتم الاستغفال عليه بالاستناد إلى دراسات معقدة، مؤكدا أن الدراسة التي اعتمدها وزارته لتقديم هذا المشروع "ليست سرية"، منتقدا في الوقت ذاته المداخلات التي "بخست" القانون، بالقول "هناك عمل كبير تم القيام به لإعداد هذا المشروع، وتحدثون عنا، وكأنه أوحى إلينا".

ويرى مراقبون أن حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة، يحاول المحافظة على خزانته الانتخابية برفض هذا القانون داخل البرلمان، رغم أن المشروع خرج من داخل الحكومة.

واعتبر شبكي الخياري منسق الائتلاف من أجل الاستعمال الطبي والصناعي للقنب الهندي، أن ما عبّر عنه حزب العدالة والتنمية من تحفظ على مشروع القانون "مثير للاستغراب، كيف يطلب حزب العدالة والتنمية رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القانون، وقد أصدر قراره في 2017، والذي اعتبر فيه

## هل يلجأ الرئيس التونسي إلى قانون الطوارئ لمواجهة الفساد

الدستور يتيح لسعيّد وضع مشبوهين تحت الإقامة الجبرية



احتكام سعيّد إلى الدستور بربك الخصوم

ولوحّ سعيّد في خطاب بمناسبة العيد 65 لقوات الأمن الداخلي باعتقالات في صفوف سياسيين، عندما قال إنه "لن تنفعهم المصاهرة، أو الاستقواء بالخارج أو المال أو بالجاه السياسي، ولا يمكن التمسك بالحصانة".

واستبعدت شخصيات سياسية الوصول إلى مرحلة وضع سياسيين في السجن، داعية إلى احترام القضاء العسكري.

وقال أمين عام حركة الشعب زهير المغراوي في تصريح لـ"العرب"، "الأمر غير مطروح الآن وهناك قضاء عسكري ينتظر في هذه المسائل"، مضيفا "هناك أزمة اقتصادية وموازين قوى مختلفة، ولا اعتقد أننا وصلنا على مرحلة الزج بالسياسيين في السجن".

وأضاف "جزء من المسألة اليوم هو الإسلام السياسي الذي حكم منذ 10 سنوات وفرط في الثورة والتحول السياسي والاجتماعي فأصبحت هناك ديمقراطية فارغة".

وتابع "نحن نساند القضاء العسكري ضد راشد الخياري، وجماعة حركة النهضة عليهم أن يكفوا عن شن حملتهم ضد القضاء العسكري".

وكانت القيادة بالنيار الديمقراطي سامية عبو، دعت الاثنين "الرئيس سعيد إلى استعمال الجيش والقضاء العسكري لإيقاف الفاسدين ووضعهم في الإقامة الجبرية".

وقال "حالة الطوارئ موجودة منذ 2011 وتمتد بشهر، وهي توسيع لصلاحيات الإدارة في ضبط النظام العام، ما يحّد من الحقوق والحريات للناس، والتمديد الآن يتم بمقتضى تازم الوضع الصحي".

وتابع "الرئيس لا يستطيع أن يشتغل إلا بالقضاء العسكري والمدني، والنيابة العمومية هي النيابة العسكرية، ويمكن أن يقر بعض القرارات وأن يضع بعض الأشخاص في الإقامة الجبرية، ويمكن اللجوء إليها للحسم في هذه الزراعات.

لكن هؤلاء يبيّنون أن الصفة العسكرية للرئيس سعيد باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، تخول له إقرار بعض القرارات الاستثنائية وإحالة القضايا على القضاء العسكري.

وأفاد أستاذ القانون الدستوري رابح الخرايفي، أن "حلّ البرلمان غير ممكن الآن تماما لأن شروط الحل التي نص عليها دستور 2014 في الفصل 99 معقدة، وإذا ذهب الرئيس لحلّ الاستثناء الذي نص عليه الفصل 80، يمكن اعتماد تدابير استثنائية في حالة خطر داهم، فضلا عن غياب المحكمة الدستورية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "هناك خلط يقع بين حالة الاستثناء وحالة الطوارئ، والآن توجد حالة الطوارئ التي نص عليها قانون 26 يناير 1978 المتعلق بحالة الطوارئ، والفرق أن واحدة أساسها القانون والأخرى الدستور".

وسبق أن أصدر القضاء العسكري بطاقة جلب ضد النائب راشد الخياري بعد اتهامه للرئيس بتلقي أموال من الخارج، في وقت لحدّ فيه حركة النهضة إلى وجود "نسوية سياسية" مع سعيد قد تتضمن التخلي عن رئيس الحكومة.

وطرح تازم الوضع السياسي المدفوع بالصراعات والتجاذبات في تونس تساؤلات حول مدى لجوء الرئيس قيس سعيّد إلى اعتداء قانون الطوارئ لحلّ البرلمان أو استدعاء الجيش والقضاء العسكري في معركته ضد الفساد وشبهات تورط سياسيين فيه، في ظلّ إجماع المراقبين على انسداد أفق التسوية السياسية بين أطراف السلطة.

وأفاد أستاذ القانون الدستوري رابح الخرايفي، أن "حلّ البرلمان غير ممكن الآن تماما لأن شروط الحل التي نص عليها دستور 2014 في الفصل 99 معقدة، وإذا ذهب الرئيس لحلّ الاستثناء الذي نص عليه الفصل 80، يمكن اعتماد تدابير استثنائية في حالة خطر داهم، فضلا عن غياب المحكمة الدستورية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "هناك خلط يقع بين حالة الاستثناء وحالة الطوارئ، والآن توجد حالة الطوارئ التي نص عليها قانون 26 يناير 1978 المتعلق بحالة الطوارئ، والفرق أن واحدة أساسها القانون والأخرى الدستور".

وطرح تازم الوضع السياسي المدفوع بالصراعات والتجاذبات في تونس تساؤلات حول مدى لجوء الرئيس قيس سعيّد إلى اعتداء قانون الطوارئ لحلّ البرلمان أو استدعاء الجيش والقضاء العسكري في معركته ضد الفساد وشبهات تورط سياسيين فيه، في ظلّ إجماع المراقبين على انسداد أفق التسوية السياسية بين أطراف السلطة.

خالد هدي

تونس - أثارت الأزمة الحادة بين مؤسسات الدولة مع تواصل "القطيعة" السياسية بين رؤوس السلطة في تونس، الجدل حول أفق المشهد العام بالبلاد لتجاوز الخلافات، كما أثارت تساؤلات المراقبين عن إمكانية لجوء الرئيس سعيد لاعتماد قانون الطوارئ في خطوات مثل حلّ البرلمان أو استدعاء الجيش والقضاء العسكري في سياق التصديق على خصومه، إلى درجة وضع سياسيين وبرلمانيين في الإقامة الجبرية أو السجن، كما يطالبه بذلك بعض الداعمين له من التيار الديمقراطي أو حركة الشعب.

واعتبر رئيس كتلة الإصلاح الوطني حسونة الناصفي الأربعة، أن كل التصريحات تصب في وادي تازيم الوضع، منتقدا تغير مواقف الشخصيات السياسية بحسب الوضع وبحسب الظروف، وذلك في تعليقه على تصريحات النائب عن التيار الديمقراطي سامية عبو التي طالبت الرئيس التونسي بالاعتماد على الجيش والقضاء العسكري للزج بالفاسدين في السجن.

رابح الخرايفي

القضاء العسكري يمكن الرئيس من وضع أشخاص في السجن

زهير المغراوي لا اعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة الزج بالسياسيين في السجن

وقال الناصفي في تصريح لإذاعة محلية "إن سامية عبو في عهد حكومة يوسف الشاهد كانت تعارض بشدة هذه الإجراءات وترفض استعمال الأمر المنظم لحالة الطوارئ واليوم أصبحت تدفع إلى ذلك".

## تجاهل الحكومة لاحتجاجات العمال يزيد من تشدد النقابات في الجزائر

المهنية، المادية والاجتماعية للعمال في مختلف القطاعات رغم الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها البلاد خاصة بسبب تداعيات الأزمة الصحية".

وأضاف "هذا الظرف الصعب الذي مس بلادنا على غرار باقي دول العالم، لم يمنع رئيس الجمهورية من تجاهي هذه الفلّة لاسيما عبر القرار الذي اتخذ برفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 120 أورو، وإعفاء الأجور التي تقل عن 200 أورو من الضرائب وهي الإجراءات التي استفاد منها أكثر من ستة ملايين عامل".

ولم يتوان المتحدث بشأن تصاعد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية في الأونة الأخيرة، في توجيه اتهامات وصفت بـ"الخطيرة"، كونه وصف ممثلي العمال بـ"النقابات غير المعتمدة"، ورفع مطالب يدرك أصحابها يقينا أنها غير قابلة للتحقيق".

ولفت إلى أن "البعض يستغل ممارسة الحريات النقابية للإفراط والتعسف، وأن الإصرار على اتباع هذا النهج المبالغ فيه لا يفهم منه إلا أنه يخدم أهدافا واضحة وإن كانت غير معلنة، ترمي إلى تعكير مناخ التغيير الذي شرعت فيه السلطات العمومية".

المالية، الحماية المدنية (الدفاع المدني)، وقيلهم الصحة، الأمر الذي اعتبر رسالة قوية تريد السلطة إخراجها عن سياقها والترويج لها في قالب "الاستغلال والتوظيف المريب للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد".

واعتبر رئيس الوزراء عبدالعزيز جيرا، بعض التنظيمات النقابية الناشطة في الجبهة الاجتماعية، "نقابات غير معتمدة ترفع مطالب غير قابلة للتحقيق، وأن بعض الممارسات النقابية تخدم أهدافا واضحة وإن كانت غير معلنة، ترمي إلى تعكير مناخ التغيير الذي شرعت فيه السلطات العمومية".

وحمل تصريح الرجل في الحكومة، تلميحا إلى "استغلال الطبقة النقابية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد، من أجل ممارسة المزيد من الضغط على الحكومة، ليس خدمة لمطالب الفئات العمالية وإنما لعرقلة المسار السياسي الذي تنتهجه السلطة الجديدة في البلاد".

وأكد رئيس الوزراء في ختام اجتماع الحكومة الأربعة، أن "السلطات العمومية تولي حرصا بالغا لتحسين الظروف

إدخال الشك والبلبل في صفوف الطبقة العمالية بل وكافة المواطنين".

ودعا المكتب إلى "تغليب المصلحة العليا على أي مصلحة أخرى، والنأي بها عن إكراهات اللحظة، وعدم الانصياع إلى الأظرف التي تريد جر البلاد نحو الفوضى عبر نشر الإشاعات والأخبار الزائفة والأكاذيب بصفة مستمرة في مختلف المنصات والوسائط".

ويبدو أن الجبهة الاجتماعية التي دخلت هذا الأسبوع في مرحلة تصعيدية غير مسبوقه منذ عامين، حيث تزامنت عدة احتجاجات وإضرابات شنها عمال وموظفون تابعون لقطاعات مختلفة على غرار التربية والتعليم، الجمارك،



وأضاف "الحكومة تنتهج أسلوب اليد الممدودة إلى الشركاء الاجتماعيين، في إطار منظم وفق ما تُلهمه قوانين الجمهورية وبالاعتماد على برنامج أولويات يراعى فيه الوضع الداخلي وعدم المساس بما تحقق ويتحقق لعموم المواطنين".

ويعتبر رئيس الغرفة النيابية الرجل الثاني في الدولة الجزائرية، بمقتضى الترتيب الدستوري لسلم المسؤوليات في البلاد، الأمر الذي يعتبر موقفا صريحا من السلطة للاحتجاجات العمالية المتصاعدة مؤخرا، ودخولها لأول مرة في خانة الشكوك والتهامات المبطنه بخدمة أغراض أخرى غير معلن عنها.

وحمل البيان لغة تحذيرية تجاه من نكروهم بالقول "بعض المندسين ممن يخترق هذه الحركات يصدر أحكامه الهدامة الجاهزة مستخدما عبارات التزييم والإنقاص والاستنكار متعمدا

صابر بليدي

الجزائر - دخلت الجبهة الاجتماعية في الجزائر منعرجا مفاجئا في ظل تصاعد السجال بين الشركاء الاجتماعيين وبين الحكومة والدوائر المقربة منها، فالحوار المرتقب فتحه بين ممثلي العمال وبين السلطات الوصية، حل محله اتهامات وجهها رئيس الوزراء ورئيس الغرفة الثانية للبرلمان لهؤلاء، باستغلال الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد لخدمة أجندات مشبوهة.

ووجه مكتب الغرفة الثانية للبرلمان الجزائري (مجلس الأمة)، تحذيرا شديدا للهيئة لمن وصفهم بـ"المندسين" الذين يخترقون الحركات الاحتجاجية العمالية من أجل جر البلاد نحو الفوضى، وذلك في تلميح لتنظيمات نقابية تقود حركات احتجاجية وإضرابات عمالية في الأونة الأخيرة.

وأكد في بيان الخميس، أنه "يتابع باهتمام الحركية التي تعرفها الساحة الوطنية من مطالب اجتماعية، وأن السلطات العمومية وعلى رأسها رئيس الجمهورية قامت باتخاذ خطوات جريئة لصالح الجبهة الاجتماعية، والمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، رغم التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا".

## الرئيس الموريتاني السابق ينفى تهم الفساد الموجهة له

نواكشوط - نفى الرئيس الموريتاني

السابق محمد ولد عبدالعزيز تهم الفساد وتبديد المال العام التي وجهها له القضاء، معتبرا أنه يتعرض لاستهداف واضح. وقال خلال مؤتمر صحافي الخميس "احظى بالحصانة ولا أحد يستطيع محاكمتي، ولم أستغل أموال الدولة ولم أختلس فلسا وعملت طوال مسيرتي المهنية على تحقيق مصالح موريتانيا".

وأكد تعرّضه لاستهداف من طرف "جبهة وقبيلة" لم يسّمها، وقال "عندما ننظر إلى الأشخاص الذين يوجدون حاليا في الواجهة سجد أنهم من هذه الجهة والقبيلة بكل بساطة".

ووجهت النيابة العامة إلى ولد عبدالعزيز و12 من أركان حكمه في 11 مارس الماضي، تهما بينها غسل أموال ومنح امتيازات غير مبررة في صفقات حكومية، وهو ما ينفي المتهمون صحته. ونفى ولد عبدالعزيز أن يكون قد خطط لمغادرة موريتانيا، قائلا "لن أغادر موريتانيا على الإطلاق، ولن أدخل في أي صراع يستقط الدولة أو يزعزع استقرار المؤسسات الدستورية".

وأصدر القضاء الموريتاني في 4 أبريل الجاري قرارا بتجميد ممتلكات المتهمين الـ13، كما طالبت النيابة العامة بوضعهم تحت "تدابير المراقبة القضائية المشددة"، في حالة سراح.